AS

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/54/204*
S/1999/851*
6 August 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون
البند ٥٠ من جدول الأعمال المؤقت**
الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين

مجلس الأمن
السنة الرابعة والخمسون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٤ آب/أغسطس ١٩٩٩ موجهتان إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أوجه نظركم إلى مسألة مقتل موظفي القنصلية العامة لجمهورية إيران الإسلامية ومراسل وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية في مزار الشريف، أفغانستان، على يدي قوات طالبان في أعقاب الهجوم الذي شنته على هذه المدينة من الشمال الأفغاني في آب/أغسطس ١٩٩٨. وفي حين نقترب من الذكرى السنوية الأولى لهذا الحادث المأساوي، ما زالت طالبان تستهين بتعنت بقواعد القانون الدولي وهي لم تستجب حتى الآن لطلب المجتمع الدولي بإلقاء القبض على مرتكبي هذه الجريمة الشنيعة وتقديمهم إلى العدالة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المأساة الفظيعة أثارت بالغ القلق والغضب الدوليين، وخاصة في الأمم المتحدة، إزاء تصرف طالبان اللاإنساني وغير القانوني. وقد أدان مجلس الأمن في قراره ١١٩٣ (١٩٩٨)، بعبارات في غاية الوضوح، الفظائع التي ارتكبتها طالبان، في كافة أنحاء أفغانستان، بما في ذلك اعتقال القنصل العام لجمهورية إيران الإسلامية في مزار الشريف. وإثر اعتراف قيادة الطالبان بتقتيل الدبلوماسيين الإيرانيين والصحفي الإيراني، أدان مجلس الأمن، في قراره ١٢١٤ (١٩٩٨) في جملة أمور اعتقال القنصل العام لجمهورية إيران الإسلامية وقتل الدبلوماسيين الإيرانيين وصحفي إيراني في مزار الشريف وأكد أن هذه الأعمال تشكّل انتهاكات صارخة للقانون الدولي وطلب علاوة على ذلك إلى "الطالبان التعاون مع الأمم المتحدة في التحقيق في تلك الجرائم بغية محاكمة المسؤولين عنها".

---

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

** A/54/150.

وأدانت الجمعية العامة للأمم المتحدة بقوة، في قرارها ٥٣/٢٠٣ ألف المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، قتل الموظفين الدبلوماسيين والقنصليين الإيرانيين وصحفي إيراني في مزار الشريف وحثت الطالبان "على إطلاع حكومة جمهورية إيران الإسلامية والأمم المتحدة على نتيجة التحقيقات التي أجرتها حتى الآن"، وأهابت بالطالبان "التعاون الكامل مع تحقيق دولي يجرى في مقتل الدبلوماسيين الإيرانيين ومراسل وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية من أجل محاكمة الأطراف المذنبة". وقُدم نفس الطلب أيضا في بيان الاجتماع الوزاري لمجموعة "الستة زائد اثنان" الذي عُقد في مقر الأمم المتحدة في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

وفي هذا الصدد، أود أيضا أن ألاحظ الإشارة، في تقرير الأمين العام (S/1998/1109) إلى اجتماع ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ بين مبعوث الأمين العام الخاص لأفغانستان وزعيم الطالبان حيث أكد هذا الأخير "التزامه بأن تواصل الحركة التحقيق في مقتل الدبلوماسيين الإيرانيين والصحفي الإيراني في مزار الشريف، ووعد بأن تدعم سلطات حركة طالبان قيام البعثة الدولية بالتحقيق في جميع الظروف التي أحاطت بمقتل الإيرانيين المذكورين أعلاه وبأن تتعاون مع البعثة". وأعرب كذلك في التقرير عن أمل الأمين العام الوطيد بأن "تتعزز إنجازات مبعوثي الخاص وذلك بعدة طرق من بينها محاكمة المسؤولين عن قتل ...".

ورغم هذه التعهدات ووعود التعاون من جانب قيادة الطالبان للمساعدة في تقديم المسؤولين عن عمليات القتل للعدالة، لا يسعني إلا أن أبلغ بأن رد الطالبان حتى الآن غير مقبول بالمرة بالنسبة لجمهورية إيران الإسلامية. فقد اتسم ذلك الرد بالمماطلة وإقامة العراقيل، مما يشير إلى انعدام الرغبة السياسية في متابعة المسألة بجدية.

وحكومة جمهورية إيران الإسلامية عاقدة العزم على أن تتابع بحزم قضية مقتل دبلوماسييها وصحفيها بجميع السبل الممكنة، بما في ذلك مكتب الأمين العام وممثله الخاص لأفغانستان، إلى أن تسوى بشكل مرضي. ونحن نأمل بجد أن يتخذ مجلس الأمن تدابير حازمة وفعالة لتنفيذ مقرراته السابقة في هذا الصدد وأن يقنع بالتالي الطالبان بالوفاء بالتزاماتها بالمساعدة على تقديم قتلة الدبلوماسيين الإيرانيين والصحفي الإيراني للعدالة، حتى يمكن تسوية هذه المسألة الحساسة المعلّقة دون مزيد من التأخير.

وأكون ممتنا لو عملتم على تعميم نص هذه الرسالة كوثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٥٠ من جدول الأعمال المؤقت، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) هادي نجاد - حسينيان
السفير
الممثل الدائم